التحولات في النظام الدولي وأبعادها العربية(*)

غسان سلامة

وزير الثقافة اللبناني.

يطيب لي، في خمسينه، أن أحيي معهد البحوث والدراسات العربية وأن أتمنى له طول العمر وكثرة العطاء وجودة الإسهام. ويسعدني حقاً أن تكون إدارة المعهد قد دعتني للمشاركة معها في هذه الذكرى. كيف لا ونحن بضيافة معهد أبي خلدون ساطع الحصري ومحمد شفيق غربال وطه حسين والقادة الآخرين الذين توالوا على إدارته وصولاً إلى الصديق العزيز أحمد يوسف أحمد الذي تجمعني به قوة القناعات ويشدني إليه قدم التلاقي؟

وإن كانت أحوال أمتنا السياسية هي منبع أملنا، ومصدر قلقنا، وجوهر همنا، فنحن نقف هنا في موقع هو بالأساس موقع العلم والبحث والتساؤل. وتقتضي طبيعة المؤسسة التي تجمعنا، كما تفرض علينا الوظيفة التي أنشىء في سبيلها المعهد، نوعاً من أنواع الرياضة الذهنية المتعبة، هي رياضة جمعت في مقاربة واحدة، عبر ستة قرون تفصل بينهما، مؤرخنا الأكبر عبد الرحمن بن خلدون ومؤسس هذا المعهد أبي خلدون ساطع الحصري، فنستحق من سعينا لاقتفاء أثرهما بعضاً من رضىً.

وما يجمع ابن خلدون وأبا خلدون كثير نتعلم منه:

ـ فلقد أصرّ كلاهما **أولاً** على تجاوز الحدث العابر بهدف سبر أغوار حركية التاريخ البطيئة، المديدة، الفاعلة في العمق، وذلك بتجاوز القشرة السطحية لمجرى الأحداث، وهي قشرة تستوقف الرقيب المتعجل، بينما يسعى اللبيب المتفحص لأن ينزعها عن وجه الأخبار المتلاحقة بحثاً عن الأسباب والعلل وعن القواعد البنيوية الثابتة المتحكمة بالأمور المتحولة. فما توقفا عند حادث دون السعي لفقه مسبباته، وما لفت

(*) كلمة ألقيت بمناسبة اليوبيل الذهبي لمعهد البحوث والدراسات العربية في القاهرة في ١٥ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٢.

انتباههما أمر دون أن يدفعهما الحرص على الحقيقة إلى التقصي عن ارتباطاته، إن بأمور أخرى طارئة، أو بالعناصر العميقة المكونة لمجرى التاريخ البشري في امتداده.

- وجمع ابن خلدون وأبا خلدون **ثانياً** هم التعرّف عن كثب على أحوال الأمة في امتدادها الجغرافي أيضاً. وكيف لنا أن نكتفي اليوم بالتعويل على الصحف والإذاعات والمحطات الفضائية، ونحن نقبع في مكاتبنا المهوّاة اصطناعياً وفي منازلنا المريحة، بينما جاب ابن خلدون اصقاع بلاد العرب كلها أو بالكاد، منطلقاً من مغربها، متنقلاً في أرجاء مشرقها دون ملل أو كلل في أزمنة كان فيها الانتقال على العسر الذي نتصور والسفر على المخاطر التي نعلم؟ وكيف لنا أن نتوهم أننا على دراية بأحوال العرب ونحن جالسون في أمكنتنا بينما كان أبو خلدون نموذجاً في الإصرار على لمس تلك الأحوال بالعين المجردة وبالأذن الصاغية من خلال سيرورة حملته من بغداد إلى عاصمة السلطنة، فدمشق وبيروت وصنعاء وغيرها من عواصم المشرق والمغرب إلى أن استقرت به الهموم في قاهرة المعز، مؤسساً لهذا المعهد وراعياً لانطلاقه؟

نستقي من تجربة ابن خلدون وسيرورة أبي خلدون سعياً دؤوباً علنا نصل مجدداً إلى رقيّه، ذلك السعي للتخلي المنهجي عن الأفكار المسبقة وإلى إشاحة النظر عن النظريات المعلبة وإلى ازدراء الشعارات السائدة.

- ونستقي من تجربة ابن خلدون ومن سيرورة أبي خلدون **ثالثاً** سعياً دؤوباً علنا نصل مجدداً إلى رقيّه، ذلك السعي للتخلي المنهجي عن الأفكار المسبقة وإلى إشاحة النظر عن النظريات المعلّبة وإلى ازدراء الشعارات السائدة وإلى تجاهل التفسيرات السهلة بحثاً عن الحقيقة المجردة. فلم يخف ابن خلدون لحظة، على امتداد صفحات **مقدمته**، من التفرد بالرأي ومن الاجتهاد المبدع الحر في التعليل ومن مخالفة السائد من الأفكار. ولم يتورع أبو خلدون عن تجاهل نوازع حكام عصره ولا عن تناسي أفكار المثقفين من أبناء جيله ولا عن طرح الأفكار الجديدة المنيرة. وأتساءل أحياناً إن كان بوسعنا أن نتوصل إلى حرية التفكير المدهشة التي تميّز كتابة صاحب **المقدمة** للتاريخ وإلى جرأة الحصري في التعبير عن قناعاته العميقة في كل الظروف. لا! لم يكن هذا ولم يكن ذاك ليسعيا إلى التوافق السهل أو ليكتفيا بترداد ما هو معروف ومألوف. فهما شاءا باب الاجتهاد في الفكر مشرّعاً على كل الإمكانيات، وهما أرادا نافذة التحليل والتعليل مفتوحة على كل الاحتمالات. فدعونا نتوقف لحظة لنتساءل هل اننا، على مثالهما، من التحرر والجرأة؟

- ويعلمنا الرجلان **رابعاً** أن للعلم موقعاً لا تطاله اعتبارات السياسة. فلأهل السياسة اعتبارات لا يقف عندها من جعل من اكتساب العلم، وبالتالي من نشره، هدفاً لحياته. كان ابن خلدون، وبعده أبو خلدون، قارئاً مميزاً لأهداف أهل الحكم في زمانه ولوسائل سلطتهم. لكنه ما اكتفى بالتوصيف هدفاً لذاته، ولا بالتأريخ السردي مجالاً لعقله المتفحص. كان ينطلق من السلطات القائمة لا لمجرد لحظ وجودها ووصف طرق استمرارها فحسب، بل كان يسرع في تجاوز هذا المستوى للتساؤل عن أسباب قيامها

وعن سر بقائها وعن الشروط الآيلة إلى انتهائها واندثارها. وفي انتقاله الذهني من الغابر من الأزمنة إلى ما يمكن استشرافه من المستقبل كان ابن خلدون، وأبو خلدون من بعده، يفصل بحزم وإصرار بين صنع التاريخ وكتابته، وبين ممارسة السياسة والتمرس في العلم، وبالنهاية، بين صورة الأمور وجوهرها.

- ونتعلم من ابن خلدون كما من أبي خلدون **خامساً** أن الهمّ منحصر أساساً في أحوالنا، ولكن معالجة ذلك الهم هي بالضرورة بلا حدود. كان ابن خلدون منكباً على فقه أحوال العرب من البدو والحضر، من عاربة ومستعربة، من عدنان وقحطان، يتجول في أمصار بلاد العرب، متعرفاً عليها، متقرباً من أهل السيف ومجادلاً أهل القلم. وكان هم أبي خلدون منصباً على أمة عربية حلم بقيامها وعمل لنهضتها واجتهد لتحقيق عزّتها بين الأمم. كان همهما عربياً، واهتمامهما هو الآخر عربياً بصفاء بصيرة واقتناع عميق. ولكن أياً منهما لم يعتقد يوماً أن تفسير أحوال العرب أو أن تصور نهوضهم، يجب أن يكون محصوراً بما أنتجه العرب أنفسهم من أفكار وقناعات وتفسيرات، أو أن يكون السعي إلى نهضتهم مكتفياً بما يقترحه العرب أنفسهم من سبل ووسائل. لذا كان الرجلان يبحثان أيضاً في أحوال الأمم الأخرى وكانا يعملان طرق المقاربة والمقارنة بل والتماثل أحياناً، ولم يتوجس أحدهما بالتالي من خشية القفز فوق الحدود الثقافية والحضارية والدينية لطلب العلم ولو في الصين، وللاقتباس من تجربة الدول والحضارات الأخرى حتى وإن كان العرب معها على عداء أو خصام. كانت حدود همهما عربية ولكن التواضع الثقافي - بل الأخلاقي - الذي هو شرط للتعلم وللتفكر، كان يدفعهما إلى التطلع شطر العالم الرحب بأسره، للنظر في أحواله وللتعلم من تحولاته وللاقتباس من أمثولاته. فهل لنا اليوم أن نقتفي، في هذا الفصل الحازم بين الهم وبين سبل معالجته، أثرهما؟ أم هل ننغلق على أنفسنا بينما كانا نموذجاً يحتذى به في الانفتاح على الآخر للتفاعل معه بل للتعلم منه؟ وهل يمكن لنا أن نتوهم لحظة بأننا قادرون على التأثير على العالم ونحن نجهل معالمه ونتغاضى عن تطوراته؟ كان همهما عربياً وكان فضولهما عالمياً. هل ما زال همنا عربياً فعلاً، وهل ما زال فضولنا عالمياً؟

هي عبر خمس شئت أن أستلهمها من تجربة كبير مؤرخينا ومن سابقة أول مدير لهذا المعهد، علنا نسترشد بها كلها فنتجاوز الحدث العابر إلى ما هو أعمق في مسرى التاريخ ومجراه، وعلنا نضع حداً لاكتفائنا بالمكتوب والمسموع والمرئي في التعرف على أحوالنا ونقوم نجول في أقطار أمتنا نتعرف عليها، مثلهما، عن قرب، وعلنا نجد الجرأة على تنشق الحرية وعلى مجابهة السائد من الأفكار والدارج من الشعارات، وعلنا نتقن الفصل الحازم بين حسابات السياسة وشروط البحث والدراسة والعلم، وعلنا أخيراً نتأكد من عروبة همنا كما من عالمية سعينا لمعالجة ذلك الهم فنفصل بوضوح بين عواطف الانتماء وعقلانية التبصر. عبر خمس نسترجعها اليوم معاً ونستلهم منها ونحن لا ندري فعلاً إن كان بوسعنا أن نصل إلى رقي ملهميها.

* * *

لكن الذكرى، أي ذكرى، وذكرى تأسيس المعهد اليوم بالذات، تدفع للتذكر، والتذكر يثير المشاعر ويدفع بالضرورة نحو المشاعر الوجدانية. كيف لا وعمري، وعمر

العديدين في هذه القاعة، هو عمر المعهد بالضبط أو بالتقريب؟ فكيف لنا أن نتذكر مسيرته دون أن نسترسل في البحث عن ماضي ذواتنا، وعمرنا من عمره، والأحداث التي مرت عليه أثرت فينا فكانت طفولته طفولتنا وشبابه شبابنا ورشده رشدنا؟ كيف لا والنظر في أحوالنا يدفعنا بصورة لاتلقائية إلى المقارنة بين أحوالنا يوم إنشائه وأحوالنا بعد خمسين عاماً على ذلك التاريخ؟

فإن نحن استسلمنا للذكرى فللتذكر الذي تستثيره، وللوجدانيات التي تصاحبه، لدخلنا، وأحوالنا على ما هي عليه، في نوع من الحنين إلى ماض مضى بينما الحاجة ماسة إلى استشراف المقبل ولرحنا نندب تعاسة حظنا ونحن نلاحظ تراجعاتنا على غير صعيد بين عامي ١٩٥٢ و٢٠٠٢، ولذهبنا مذهب المقارنة بين زمن كنا نناضل فيه للوحدة العربية الشاملة وآخر بتنا فيه عاجزين عن الحفاظ على الوحدة الوطنية داخل كل واحد من مجتمعاتنا، وبين زمن كنا نحلم فيه بتحرير كل فلسطين وآخر بتنا نكاد نكتفي فيه بدولة صغيرة تابعة لغيرنا، وزمن كنا نرى فيه أنفسنا قوة للتغيير والتبديل ضد الأوضاع القائمة التي تدعمها أمريكا وآخر بتنا فيه نرى أمريكا تسعى لتغيير أحوالنا ونحن نتوقف عند تمني استمرار ما هو قائم، وزمن كنا نحلم فيه بتعليم شبابنا وبناتنا وآخر نعترف فيه بأننا لا نجد لهم عملاً لائقاً بعد أن تعلموا، وزمن كنا نبني فيه الأحلاف مع الدول الفاعلة في العالم وآخر نحن عاجزون فيه عن التحالف حتى مع أنفسنا، وزمن كنا نلاحق فيه عملاءهم وآخر باتوا يلاحقون فيه علماءنا، وزمن كان الحلم فيه باباً إلى الواقع وآخر بات فيه الحلم نوعاً من الوهم والتخيّل واليوتوبيا.

ان نحن استسلمنا للذكرى... لذهبنا مذهب المقارنة بين زمن كنا نناضل فيه للوحدة العربية الشاملة وآخر بتنا فيه عاجزين عن الحفاظ على الوحدة الوطنية داخل كل واحد من مجتمعاتنا.

لغيري هذه المقارنات الموجعة أحياناً، المبتذلة في أخرى. وإن نحن تجنبنا المنزلق الوجداني فلا حاجة للذهاب إلى عكسه ولتحويل هذه المحاضرة التذكارية إلى جمع ممل من الأرقام والمعطيات الحسابية. فكلنا نتصفح تقارير البنك الدولي بين حين وآخر وبعضنا تصله الكتب السنوية الصادرة عن المؤسسات العربية والدولية، فلا حاجة لاختزال ضرورة التفكير إلى مجرد تجميع مرقم لتغير الأحوال نحو الأفضل أو الأسوأ. ويقيني أن اللجوء إلى لغة التقارير الرقمية هو، في معظم الأحيان، اختزال للفكر تماماً كما الانزلاق في الوجدانيات ابتذال للمعرفة.

فلا حاجة لهذه أو لتلك ولا حاجة أيضاً في هذا المقام إلى «تقرير آخر عن أحوال الأمة»، فلقد تعددت التقارير وتراكمت فوق مكاتبنا، رتيبة في الإجمال، مجددة في النادر، مبدعة في الأندر. فلنضع الوجدان جانباً، ولنحاذر الالتجاء إلى لغة الأرقام، ولنتجنب كتابة تقرير آخر عن الأحوال العامة، ولنبدأ بقراءة بعض التحولات على مستوى النظام الدولي الشامل علنا نستخلص منها ما يزيد من تبصرنا وما يحدد لنا بعضاً من معالم سبيلنا.

فنحن ننتمي إلى عالم في تغيّر يزداد سرعة يوماً بعد يوم. لم يكن العالم ساكناً وانتفض فجأة طبعاً، ولا كانت الكرة الأرضية على ثبات فإذا بها تتحول دون سابق إنذار. لكن العالم يبدو لنا اليوم وكأنه يتغير بوتيرة أسرع وبطريقة أعمق من السابق، ويبدو لنا أيضاً وكأنه لم يستقر بعد على حال لها مدى متوقع من الديمومة. لذا فالحيرة تضربنا وتصيب غيرنا أيضاً لسبب بسيط هو أننا ننطلق في توقعاتنا من مرحلة هي في جوهرها انتقالية، متحولة، ونحاول من خلالها أن نتوقع نظاماً دولياً له قدر من الثبات. من هنا تلك النظريات التي تذبل قبل أن يجف الحبر الذي كتبت به، والأفكار الشاملة التي تبدو وكأنها ولدت ميتة. ذلك أن رؤية المستقبل صعبة فعلاً، عندما يكون الحاضر على هذه الوتيرة السريعة وعلى هذه النتائج الكبيرة من التحول.

نحن ننتمي إلى عالم في تغيّر يزداد سرعة يوماً بعد يوم... من هنا تلك النظريات التي تذبل قبل أن يجف الحبر الذي كتبت به، والأفكار الشاملة التي تبدو وكأنها ولدت ميتة.

ما هي العناصر الأكثر وضوحاً لهذا التحول؟ إنني أراها ثلاثة: في منظومة توزيع القوة أولاً، وفي مدى ترابط العناصر المكونة للنظام العالمي ثانياً، وفي عوامل الاصطفاف السياسي ثالثاً. وسأعالج هذه العناصر الثلاثة تباعاً مع التنبه لبعض إسقاطاتها علينا كمجموعة عربية.

* * *

في **منظومة توزيع القوة** أولاً، حصل تحوّل عميق لحق به اختلال واضح في تركيبة النظام الدولي. وإن شئت التبسيط لقلت، مثل غيري، ان العالم قد انتقل مع انتهاء الحرب الباردة والتقلص السريع في وزن روسيا العالمي، من ثنائية القطب إلى أحاديته. لقد انهار الاتحاد السوفياتي ولم تنشأ بعد في العالم المعاصر قوة تنافس القطب الأمريكي أو تجاريه. وإنني لا أجد شكوكاً عميقة أو مقنعة في توصيف هذه الحالة، إنما اجتهادات شتى حين يبدأ النظر في مدتها وحدتها وآثارها علينا. كل ذلك يقتضي منا ألا نتوقف عند مجرد توصيف التوزيع الراهن للقوة في النظام الدولي، بل أن نحاول أن نحدد مميزاته بهدف تصور مستقبله، كما علينا أن نتساءل عن نتائج التوزيع الراهن للقوة في العالم على أوضاعنا العربية بالذات.

يستوقفنا **أولاً** في هذا السياق مدى تأثرنا أساساً بالتحولات العالمية. ويقيني أن هذا التأثر كان ليكون قليلاً أو حتى ثانوياً في حالتين. فلو كانت المنطقة العربية هامشية في النظام العالمي، فلا هي على موقعها نقطة التقاء قارات ثلاث ولا هي على المخزون الهائل من النفط المتوفر تحت صحاريها ولا هي على الجيرة المباشرة مع الكيان الاسرائيلي، لما كان تأثرها بالتحولات العالمية ليكون على المدى والعمق اللذين نعرف، لأن القوى الفاعلة ما كانت بذلت ذلك الجهد لاستقطابها ولا كانت سعت للسيطرة عليها أو في الأقل للتأثير على أهل الحكم فيها. وبالمقابل لو كان العرب من الوحدة والقوة والمناعة بما يسمح لهم بمجاراة الدول القومية الكبيرة لكانوا تمكنوا من جعل التأثير الحتمي للتحولات الدولية عليهم نسبياً، ولكانت قوتهم قد حملتهم على التأثير في النظام الدولي

مبادرةً، وعلى الحد من تأثرهم بتحولاته دفاعاً. لكن محنة العرب هي تماماً في تلك الإشكالية المستمرة القائمة، من جانب، على تواجدهم في موقع حساس بمعطياته الجغرافية والاقتصادية والدينية، ومن جانب آخر، على تواضع عناصر القوة التي بحوزتهم للدفاع عن ذلك الموقع ولتعظيم الفوائد منها. لذلك كان تأثرهم بالحرب الباردة كبيراً يكاد يقترب من تأثر أوروبا بها، ونرى تأثرهم بالتحول الجاري نحو أحادية القطب كبيراً أيضاً. والموقع الحساس الذي يكون بحوزة اللاعب الضعيف يتحول بالضرورة من مصدر محتمل للنفوذ إلى عبء سياسي حافظ. وهذا ما يجعلنا نعتبر منطقتنا بدون مناعة كافية، تخترقها التأثيرات الدولية بسبب حساسيتها كما بسبب التشرذم الذي يمنعنا من تحويل هذه الحساسية إلى مصدر قوة بدلاً من أن تكون مغناطيساً يستثير رغبة الأقوياء بمد نفوذهم إليها.

لو كان العرب من الوحدة والقوة والمناعة بما يسمح لهم بمجاراة الدول القومية الكبيرة لكانوا تمكنوا من جعل التأثير الحتمي للتحولات الدولية عليهم نسبياً، ولكانت قوتهم قد حملتهم على التأثير في النظام الدولي.

والميزة الثانية التي أراها لتوزيع القوة الراهنة في النظام العالمي تتعلق بمصدر قوة الدولة العظمى الوحيدة. لقد تنوعت مصادر القوة عبر التاريخ، وتعددت مصادر القوة الأمريكية بالذات، ولا ريب في أن الولايات المتحدة هي الدولة الأولى في مجالات عديدة، اقتصادية ومالية وتكنولوجية. ويتمتع مجتمعها بقدرة يحسد عليها على اقتباس المفيد والجديد من المجتمعات الأخرى، كما يتمتع بسيولة كبيرة في الحراك الاجتماعي يجعله قبلة أنظار الملايين من البشر الساعين للهجرة إليه والاندماج فيه. لذا تبدو قوة الولايات المتحدة كاملة، فهي أثينا في تفوقها العلمي والسياسي والتنظيمي، وهي أيضاً اسبرطة في تفوقها العسكري، بل إنها كاملة اقتصادياً لدرجة الاكتفاء بسوقها الداخلية دون الاعتماد على الصادرات الكثيرة لتعزيز ناتجها القومي. كما تتمكن جامعاتها ومعاهدها العليا التي يفوق عددها الأربعة آلاف من استقطاب العقول من كافة أرجاء الأرض، ويهاجر إلى «أوديتها التكنولوجية» الملايين من لندن إلى بنغالور، ومن آسيا إلى أفريقيا.

غير أن هذا الاكتمال في عناصر القوة ليس مطلقاً. فالقطب الأوحد يشكل ٥ بالمئة من سكان العالم و٢٥ بالمئة من ناتجها الخام، غير أنه يمثل أيضاً ٤٥ بالمئة من إنفاقه العسكري. لذا فالولايات المتحدة أولى في لائحة طويلة من المجالات، لكنها في المجال العسكري بالذات ليست في وضع التفوق على الآخرين وحسب، إنما في وضع يشبه وضع الهيمنة. ففي المجال الثقافي قد لا تكون متفوقة على أوروبا وقد تتعادل معها في المجال المالي. ونفوذها الدبلوماسي لا يختلف نوعياً عن نفوذ دول كبيرة أخرى ولو أنه أوسع انتشاراً. ولكن تفوقها العسكري لا يضاهى على الإطلاق وإنفاقها العسكري أكبر من إنفاق الدول التسع التي تليها مجتمعة. وهذا ما يجب أن يستوقفنا لأن من له هذا التفوق العسكري يميل بالطبيعة لاستعمال السلاح، معسكراً بالتالي إلى أقصى الحدود سبل تدخله في العالم وبالذات في منطقتنا.

والميزة الثالثة التي أراها في أحادية القطب الراهنة هي تلك المصادفة المثيرة للقلق والقائمة على أن الدولة الأعظم الوحيدة في نظام اليوم هي حليفة إسرائيل الأولى. وتتشابه الدولتان في اعتمادهما المطلق على الوسيلة العسكرية للدفاع عن الذات كما للتأثير على الآخرين، والآخرون هم العرب أحياناً كثيرة. كما تتشابهان في سعيهما الدائم ترجمة تفوقهما العسكري إلى تفوق مماثل في مجالات أخرى سياسية واقتصادية وثقافية، كما في عجزهما عن إتمام هذه الترجمة في كثير من الأحيان. فالقوة العسكرية حاسمة في ساح القتال ولكنها ليست بالضرورة قابلة للتحويل إلى قطاعات أخرى، أي أنها كما يقال بالإنكليزية ليست «fungible» بالكامل. والانتصار العسكري الأمريكي في العراق، إن حصل، لن يسمح لواشنطن بالضرورة بترجمة فوزها العسكري المحتمل إلى نوع من الوكالة العامة لإعادة صياغة أمور المنطقة نفطياً وسياسياً وثقافياً، كما لم يتمكن التفوق العسكري الإسرائيلي من إنهاء المقاومة في جنوب لبنان ولا من فرض تسويته على سوريا ولا في وأد إصرار الفلسطينيين على المطالبة بحقوقهم. أما أن يكون القطب الأوحد في النظام العالمي الراهن، هو حليف اسرائيل الأول فليس بالأمر الهامشي، على الأقل بالنسبة إلينا نحن العرب. صحيح أن الولايات المتحدة تحاول دوماً أن يكون لها حلفاء عرب وصحيح بالمقابل أن إسرائيل تسعى دون كلل لتنويع علاقاتها الدولية باتجاه أوروبا والصين وروسيا والهند وأفريقيا كي لا يكون اعتمادها على واشنطن مطلقاً. لكن علاقة أمريكا بإسرائيل من نوعية تختلف عضوياً عن كل علاقات إسرائيل الدولية. ولا ريب في أن الانتقال في توزيع القوة في النظام الدولي من الثنائية إلى الأحادية ولو غير المطلقة، شكل كسباً هائلاً لإسرائيل عرفت بالإجمال كيف تستثمره على حساب العرب. بل هي تمكنت من جعل الكثيرين يميلون لاعتبارها، مثلها مثل الغرب إجمالاً وأمريكا خصيصاً، طرفاً منتصراً في الحرب الباردة.

> **الانتصار العسكري الأمريكي إن حصل في العراق، لن يسمح لواشنطن بالضرورة بترجمة فوزها العسكري المحتمل إلى نوع من الوكالة العامة لإعادة صياغة أمور المنطقة نفطياً وسياسياً وثقافياً...**

والميزة الرابعة في توزيع القوة الراهن هي في أن الانتقال من ثنائية القطب إلى أحاديته تم دون إراقة نقطة دم واحدة. صحيح أن حروباً كثيرة قد نشبت غداة انتهاء الحرب الباردة في البلقان والقوقاز وأواسط آسيا كما في أفريقيا بسبب اندثار غطاء الاستقرار النسبي الذي كانت الحرب الباردة تؤمنه لعدد من الحالات الدقيقة في توازناتها، ولا سيما في يوغوسلافيا السابقة، ولكن انتصار الغرب الأطلسي على الشرق السوفياتي لم يكلف المنتصر ولا المنهزم أي مواجهة عسكرية. كان السباق عسكرياً بامتياز ولكن المواجهة كانت في مجالات نظم العيش والاقتصاد والسياسة والأفكار، وفي هذه المجالات بالذات انتصر الغرب على الشرق حتى لو كان سباقهما عسكرياً.

ولهذا الأمر نتائج لا تحصى. ذلك أن نموذجاً سياسياً اقتصادياً وأيديولوجياً قد انتصر على الآخر. ومن الطبيعي والأمر كذلك أن يتصور أصحاب النموذج المنتصر بأن انتصارهم على النموذج الأقوى المنافس سيجعل العالم بأسره يعترف بتفوقه ويسعى

لتبنيه، كما فعلت دول حلف فرصوفيا التي سارعت لخصخصة اقتصادها وللتحول للنظام السياسي الغربي، بل هي سعت بسرعة مدهشة للالتحاق بالاتحاد الأوروبي وبحلف شمال الأطلسي. وبات أرباب القطب الأوحد يتساءلون لماذا، وقد ارتضت موسكو وبراغ وفرصوفيا وبراتيسلافا بالنموذج الرابح، لماذا لا يهرول الآخرون، كل الآخرين، للاحتذاء بها وللالتحاق بالغرب، لا نفوذاً فحسب وإنما نموذجاً أيضاً؟

وبتنا نسمع الأمريكان يسألوننا يومياً هذا السؤال: لماذا أنتم متلكئون، متحفظون، مترددون؟ بل باتوا يفكرون بالقيام بتغيير أحوالنا عوضاً عنا، فيخبروننا بضرورة تغيير أنظمتنا، وتبديل حكامنا، كما فعل أهل بوخارست وصوفيا من قبلنا. وإن نحن بقينا في تلكؤنا، فهم لا يتوانون عن اللجوء لقوتهم العسكرية لفرض واقع جديد علينا لا يبدو أننا نصبو بصورة كافية لتحقيقه، كما هم فاعلون في الأرجح في أرجائنا، بدءاً بالعراق.

يا لها فعلاً من مفارقة عجيبة! فقد كنا تعودنا في شبابنا على اعتبار أنفسنا دعاة تغيير وتطوير، بل وثورة، وتعودنا على اعتبار أمريكا عقبة أمام ذلك التغيير بسبب دعمها المستمر للأوضاع القائمة وللأنظمة الموجودة، فإذا بالأيام تنقلب علينا حتى بتنا نرى أمريكا تسعى لتغيير أحوالنا، من هوية حكامنا حتى مضمون مناهجنا الدراسية، بينما نميل للدفاع عمّا هو قائم، على علاته التي لا تحصى.

ورأيي أن السبب الأساسي لهذه المفارقة الغريبة هو تماماً في تمكن الغرب وأمريكا بالذات من الانتصار في الحرب الباردة، لا بفوزها في السباق العسكري وحسب، أو بانتصارها في منازلة مع الشرق، بل في جعل نموذجها السياسي والاقتصادي والأيديولوجي هو الرابح الأكبر بعد عقود أربعة من الحرب الباردة. لكن ترددنا في الرضوخ لهذا المنطق يبدو في الإجمال محرجاً لنا وملتبساً في نظر الآخرين. وقد يكون في لاوعينا ما يجعلنا نعتقد أن سحب تجربة الشرق السوفياتي سابقاً على حالتنا مغامرة غير محسوبة بل غير واقعية في الأساس. فنحن، في جلنا، لم نكن طرفاً مباشراً في المنازلة الأيديولوجية الشاملة بين الشرق السوفياتي والغرب الأطلسي لكي نعتبر أنفسنا مهزومين بانتهاء الحرب الباردة فيما انتهت إليه. ونحن، من ناحية أخرى، نعلم علم اليقين أن نخب الشرق السوفياتي كانت تعادي الغرب ولكن شعوبه كانت تميل نحوه وتندهش بمنجزاته وتعجب بنظمه وتعتبر أحزابها الشيوعية عائقاً يعطل مسيرتها للاقتداء به. فنتساءل هل أننا في المعادلة نفسها فعلاً؟ هل أن حكامنا يعادون الغرب وشعوبنا تصبو للالتحاق به والتشبه به والأخذ بنظمه؟ نتساءل ونعرف في عميق إدراكنا الجواب، وهو طبعاً لا: لا حكام العرب على عداء عضوي مع الغرب ولا شعوب العرب على إعجاب غير مشروط به. نحن نعلم ذلك ولكن كيف لنا أن نقنع الآخرين به؟ كيف لنا أن نقنع أمريكا بأننا لا ننتظر من أساطيلها أن تبادر لتحريرنا من أنظمتنا وحكامنا وبأننا لن نقول لها، إن قامت بذلك في بغداد ورام الله وغيرهما من الأماكن، شكراً وألف شكر؟ كيف ننجح في ذلك وأجوبتنا عن ضغطها هي على ما نعلم من الإحراج والالتباس والتشوش؟

لست أدري كم ستطول مدة أحادية القطب الراهنة، بل إني أقرأ مثلكم توقعات كثيرة متنوعة، بل متناقضة في هذه المسألة. فهناك من يرى أنها مستمرة لعقود طويلة،

وهناك من يرى أن انتهاءها قريب، بل هناك من كتب أنها قد انتهت فعلاً. ويقيني **أولاً** أن الانتقال إلى النسق الأحادي في الساحة العالمية قد أثر في أحوالنا كثيراً وبالإجمال سلباً. ويقيني **ثانياً** أن النسق الأحادي استثنائي في طبيعته عبر التاريخ وأنه إلى نهاية قريبة أو بعيدة لأن طبيعة النظام الدولي لا تتحمل وجوده لفترة طويلة، فتميل لإنتاج أقطاب موازية أو منافسة للقطب الأوحد، ولو بعد حين. ويقيني **ثالثاً** أن بوسعنا، لو أحسنا التصرف، أن نخفف من حدة تأثرنا بالتطورات العالمية وربما حتى التأثير على مجراها بدلاً من التأثر بها. وهذا ما كانت عليه آمال آبائنا أيام إنشاء هذا المعهد، حين كانت الروح الاستقلالية هي جوهر عقيدتهم، وحين كانت الطموحات الوحدوية ما زالت تلهم مقاربتهم، وحين كانت لديهم ثقة بأنفسهم وبالتالي بقدرتهم على الانتقال من موضع المتلقي لإشارات الآخرين وضغوطهم إلى موضع الممانعة فالمواجهة.

يقيني أن النسق الأحادي إلى نهاية قريبة أو بعيدة لأن طبيعة النظام الدولي لا تتحمل وجوده لفترة طويلة.. كما أنه بوسعنا، لو أحسنا التصرف، أن نخفف من حدة تأثرنا بالتطورات العالمية وإنما حتى التأثير بها.

ويقيني **أخيراً** هو أن مقاربتنا نحن اليوم لهذه التحولات لا يمكن أن تكتفي بدراسة توزع القوة في النظام العالمي، بل عليها أن تهتم أيضاً بالمتغيرات النوعية الحاصلة في طبيعة العلاقات الدولية، فتعالج بشجاعة وحكمة التحديات الأخرى المتأتية لا عن تغيّر معادلة توزيع القوة فقط، بل أيضاً تلك الناتجة عن التبدل الحاصل في طبيعة العلاقات بين الدول، وهذا التبدل له اليوم اسم شائع هو العولمة.

* * *

والخلط بين الأمرين شائع، وإلى حد ما، فهو مشروع. فكثيرون بيننا يمزجون بوعي أو لاوعي بين التحول الاستراتيجي من الثنائية إلى الأحادية وبين **تسارع وتيرة العولمة**. وأسباب هذا الخلط كثيرة. فالأمران متزامنان إلى حد كبير والعولمة لم تتسارع في وتيرتها كما تسارعت منذ انتهاء الحرب الباردة. ومن الطبيعي ألا يعتبر أي منا هذا التزامن المريب بين السيرورتين نتيجة صدفة وحسب، بل يمكن القول إن كلاً من السيرورتين هي سبب للأخرى: فانتصار الغرب في الحرب الباردة ما كان ليتم لولا تنامي الاعتماد المتبادل بين الدول والقارات، وبالمقابل فإن العولمة ما كانت لتتسارع لولا سقوط حائط برلين ومعه كتلة كبيرة من الحواجز الايديولوجية والاستراتيجية التي كانت تشكل عوائق كأداء أمام حركية العولمة. وهناك من يذهب أبعد من ذلك ليعتبر أن ثورة تقنيات الاتصال الحديثة هي السبب الأساسي لهزيمة الشرق الشيوعي في المعركة الايديولوجية والتكنولوجية والاستراتيجية كما لتسريع حركة العولمة المالية والاقتصادية والثقافية.

صحيح أن التزامن بين انتصار الغرب الايديولوجي وتسارع العولمة ليس وليد صدفة، لكن الأمرين، ليسا، كما يرى التبسيطيون، وجهين لعملة واحدة. فكل واحد منهما يساعد الآخر، ولكن هذا لا يعني أن العولمة هي أحادية القطب أو أن أحادية القطب هي

العولمة. فالدولة الأعظم قد تجد في تسريع العولمة كسباً لها كما كانت إدارة كلينتون تردد باستمرار وتمارس على مدى نحو عقد من الزمن، وهي، على العكس، قد تجد أن العولمة في العديد من مظاهرها عقبة أو مصدر أذى للمصلحة القومية الأمريكية كما تبدو عليه الأمور إجمالاً مع الإدارة الأمريكية الحالية. ولا أعتقد لحظة واحدة أن واشنطن ترى في العولمة حسنة مطلقة. ولو كان الأمر كذلك لما رأينا تركيزها على إعلاء شأن قوتها، ولا ميلها الظاهر للتفرد في القرار ولا احتقارها المعلن للمنظمات العالمية، ولا اعتمادها المتجدد على الوسائل العسكرية دون غيرها من الوسائل، ولا تصعيبها لانتقال الناس نحو أمريكا، ولا رفضها لبروتوكول كيوتو لحماية البيئة، ولا تغليبها للقانون الأمريكي على القانون الدولي، ولا ضعف معالجتها للأزمة الاقتصادية الناشبة في أمريكا، ولا ميلها لوضع قيود جديدة على الواردات الأمريكية، ولا جنوحها نحو التمسك القوي بهويتها الثقافية بل والدينية. كل هذه الأمثلة لا تشي إطلاقاً بأن الإدارة الأمريكية الحالية تعتبر، كسابقتها، حركية العولمة امتداداً طبيعياً للنفوذ الأمريكي أو نتيجة بالضرورة إيجابية لانتهاء الحرب الباردة. على العكس من ذلك، تأتينا يومياً من أمريكا بوش إشارات إلى وعي أمريكي جديد لمخاطر العولمة على المصالح الأمريكية ولضرورة وضع عوائق وحواجز أمام الانتقال الحر للناس وللبضائع وللرساميل عبر الحدود وهو جوهر حركة العولمة. بل هناك من يجزم بأن الإدارة الحالية تعمل جاهدة لوقف تدريجي في هذه الحركية لمصلحة تغليب مفاهيم تقليدية كمثل المصلحة القومية وميزان القوى والعلاقات التعاقدية الثنائية بين الدول، وتعزيز الوسائل العسكرية في العلاقات الدولية، وإضعاف مختلف المنظمات الدولية، وكلها مفاهيم لا تتلاءم تماماً مع العولمة كما عرفناها في العقدين المنصرمين.

العولمة ليست بالضرورة أحادية القطب أو أن أحادية القطب هي العولمة، فالدولة الأعظم قد تجد في تسريع العولمة كسباً لها كما كانت إدارة كلينتون تردد، وهي على العكس، قد تجد أن العولمة في العديد من مظاهرها عقبة أو مصدر أذى للمصلحة القومية الأمريكية.

ويمكن لأي منا أن يلاحظ، من جانب آخر، أن اندفاع الشركات نحو عولمة رأسمالها وعولمة أسواقها وعولمة مواقع انتاجها، وهو مؤشر أساسي على تسارع حركية العولمة أو على تباطؤه، أن هذا الاندفاع في أكثره أوروبي وآسيوي أكثر مما هو أمريكي. ولا ريب عندي في أن الشركات الكبرى الأوروبية والآسيوية هي معولمة ومعولمة أكثر من الشركات الأمريكية التي يسمح لها اتساع السوق الأمريكية بالبقاء ضمن حدود الولايات المتحدة وأمريكا الشمالية. وبينما نرى أن الأوروبيين هم في طليعة المستثمرين في تركيا أو البرازيل فإن اندفاع الشركات الأمريكية حتى باتجاه الجار المكسيكي قد تباطأ كثيراً. بل ان مفهوم القلعة المحصنة عسكرياً واقتصادياً لا يبدو أبداً ملائماً لليابان ولا للصين ولا لأوروبا طبعاً، بينما هو يستمر خياراً ثابتاً في أمريكا، ويبدو أن الإدارة الحالية لا تنبذه، إن لم تكن تحبذه تماماً.

ولكن ما لنا وللعولمة، خصوصاً إن لم تكن على الارتباط الوثيق الذي يتوهمه

بعضنا مع الأمركة؟ الحقيقة أننا أضعنا وقتاً ثميناً في الخلط الخاطىء بين الأمرين، والحقيقة أيضاً أننا اتخذنا في أحيان كثيرة مواقف فقهية أو لاهوتية من العولمة، فكان بعضنا القليل يدافع عنها اعجاباً بالغرب بدون دراية عميقة بعناصرها المحركة، وبعضنا الكثير ينبذها لمساوئها التي لا تعد ولا تحصى.

ويقيني أن العولمة هي في الواقع فرصة ثمينة لنا بقدر ما هي منبع لمخاطر جديدة، ومقاربتنا لها لا يمكن أن تعتمد على القبول أو الرفض، فالعولمة حاصلة أمامنا شئنا أم أبينا، ولا يمكن لمقاربتنا أن تعتمد على الانتقائية معياراً وحيداً كأن نقول: نأخذ من العولمة ما يناسبنا ونرفض ما يؤذينا. فالعولمة تقوم أساساً على عناصر ثلاثة:

ان العولمة ليست الأمركة وإنها فرصة بقدر ما هي خطر، وإن العلة بالتالي ليست فيها بل فينا. المسألة هي ما نحن عليه فعلاً، لا ما هي عليه العولمة.

ـ **الأول** هو ثورة الاتصالات الهائلة ولقد استفدنا منها الكثير، من الفاكس الذي كان فعالاً في تحريك الانتفاضة الأولى ضد اسرائيل، إلى الفضائيات التي تزايد عددها بصورة سرطانية، إلى الانترنت الذي أحسنت معارضاتنا استعماله أفضل بكثير من حكوماتنا. هذه الثورة في الاتصالات استفدنا منها كسائر الشعوب الأخرى لأنها منتجات وتقنيات لا تلبث بعد اختراعها أن تدخل السوق التجارية كغيرها من السلع فتصبح بمتناولنا.

ـ والعنصر **الثاني** هو ازدياد كبير في التبادلات الدولية بحيث إن معدل ازدياد التجارة الخارجية العالمية في نصف القرن المنصرم فاق ثلاثة أضعاف معدل نمو الانتاج، وبات الاعتماد على الأسواق الخارجية أساسياً في كثير من الاقتصادات الوطنية، كما بات الترابط بين الاقتصادات الوطنية أكثر وثوقاً من أي وقت مضى.

ـ أما العنصر **الثالث** في العولمة فهو انتقال الرساميل المالية الكبرى إلى نوع من البداوة بسبب سهولة تنقلها من بلد إلى آخر، مما يعطي أصحاب هذه الرساميل قدرة غير مسبوقة على التحكم بمصير مجتمعات بعيدة بأسرها، إذ يكفي أن تخرج الرساميل من روسيا أو البرازيل أو قبلهما كوريا، كي يصاب اقتصادها بعسر شديد، إن لم يكن بأزمة قاتلة. فسيولة الرساميل ليست كسيولة السلع، إذ ان الثانية جزء من التجارة العالمية، أما الأولى فهي قاطرة فعالة لها مع السياسة علاقة حميمة مريبة.

إن كانت هذه العناصر الثلاثة هي المكونات الأساسية لحركية العولمة، فالأجدر بنا أن ننظر إليها بتمعن ودون مواقف مسبقة، ففيها ما يفيد شعوباً مثل شعوبنا وفيها ما يضر ويؤذي. لكن الفيصل في الأمر هو ما نحن عليه فعلاً، قبل العولمة وخلالها وبعد انتهاء مرحلتها الراهنة. إذ ان التاريخ لا يسير بالضرورة نحو مزيد من الاندماج العالمي كما رأينا مع حركة العولمة السابقة التي كانت نتاجاً لثورة المواصلات كما هي العولمة الراهنة نتاج لثورة الاتصالات. فالملاحة البخارية والسكك الحديدية أدت إلى عولمة استمرت من نحو سنة ١٨٨٠ إلى الحرب العالمية الأولى، وثورة الاتصالات الراهنة أدت إلى العولمة الجارية حالياً. وكما انتهت الموجة الأولى بعد حين، قد تتوقف العولمة الراهنة

أو تتباطأ هي أيضاً وربما أن مرحلة تباطؤها قد بدأت فعلاً.

المسألة هي ما نحن عليه فعلاً، لا ما هي عليه العولمة، فهي خطر أكيد وهي أيضاً فرصة ثمينة. خذوا الفضائيات مثالاً فالمسألة هنا ليست في وجودها. ها هي اليوم في صلب حياتنا اليومية ولو لم يؤسس العرب فضائياتهم لكان غيرهم قد أوجدها لهم باللغة العربية، فحسناً فعلنا حين استثمرنا فيها. المسألة ليست في وجودها بل في كيفية استعمالنا لها. هل هي أداة جديدة للتنوير أم سلاح متجدد للشرزمة؟ هل هي وسيلة لمزيد من الربط بين مشرق العرب ومغربهم أم هي أداة للتفريق بين كل دولة وجارتها؟ هل هي مصدر إضافي للبذاءة والخلاعة والترفيه المبتذل أم هي مصدر للتفكير والترفيه الصحي ولمزيد من المعرفة؟ هذا مثال **أول** لمقولتنا وهي أن الفضائيات، بوصفها رمزاً ملموساً شائعاً لثورة الاتصالات ولعولمة التواصل، ليست خيراً ولا شراً في ذاتها بل الخير والشر هو في طريقة استعمالنا لها.

أو خذوا إنتاج التقنيات مثالاً آخر. إن كان إسهام أي طرف متواضعاً في الاقتصاد العالمي فقد يتضاعف تواضعه بفعل العولمة أو، على العكس، يتصحح. أبناؤنا منكبون على الانترنت ووزارات الإعلام عندنا تطلق فضائية تلو الأخرى، ولكننا تقنياً في موقع المستهلك لتلك التقنيات لا في موقع المنتج لها. فهل نشتم التقنية نفسها أم ننتقد عجزنا عن الانتقال من موقع المتلقي إلى موضع المخترع؟ الواقع أن العولمة، هنا أيضاً، زادت من ضعفنا على عكس دول أخرى سمحت لها العولمة بتعزيز أوضاعها، دول مثل الهند مثلاً أو ماليزيا. فإن أنت نظرت في لائحة الدول الثلاثين المصدرة للمنتجات العالية التقنية، فلن تجد بلداً عربياً واحداً. لقد نجحنا نجاحاً ملموساً في مجال محو الأمية، إذ سجلت المجموعة العربية أسرع وتيرة في هذا المجال خلال العقدين المنصرمين، وتقدم معدل معرفة القراءة والكتابة بين البالغين بمعدل عال يتجاوز العشرين بالمئة بين عامي ١٩٧٠ و٢٠٠٠. ولكن جهوداً جبارة ما زالت تنتظرنا لاستكمال محو الأمية التقليدية، بينما علينا أن نبدأ في الآن معاً حملة واسعة لمحو الأمية الجديدة، أي الأمية الألكترونية، وكي نتحول إلى منتجي تقنيات الاتصال بدلاً من الاكتفاء باستهلاكها.

المثال **الثالث** هي الرساميل التي باتت، بسبب العولمة، أكثر تداولاً وأسهل انتقالاً. نحن لم نعتمد إجمالاً على الرساميل الخارجية الضخمة ولم نتأثر كثيراً بسيولتها الفائقة حالياً لا سلبياً ولا إيجابياً. ولكن هل أحسنا فعلاً الاستفادة من العولمة لإدارة تنقل رساميلنا في الخارج بنفس الطرق والأساليب والفوائد التي لجأ إليها غيرنا، وهل حملتنا العولمة المالية فعلاً إلى إعادة بعض هذه الرساميل للإسهام بتنمية مجتمعاتنا أم أنها دفعتنا بمزيد من القوة نحو إيداعها في مصارف زوريخ ولندن ونيويورك، أو لتوظيفها في بلدان العالم كلها سوى بلداننا؟

موجز قولي **ان العولمة ليست الأمركة وإنها فرصة بقدر ما هي خطر، وان العلة بالتالي ليست فيها بل فينا.** وإذا كان لا بد من خلاصة لقلت إن ناتج التحول من ثنائية القطب الاستراتيجي إلى أحاديته، كان سلبياً للعرب، بينما أرى حركية العولمة في تداعياتها العربية ما زالت دون خلاصة واضحة سلباً أم إيجاباً، وهي تمثل في رأيي

خطراً إضافياً على استقلالنا وموقعنا العالمي بقدر ما هي فرصة لا تعوض لتصحيح ذلك الموقع أو لتعزيز ذاك الاستقلال.

* * *

أصل الآن إلى **التحول الثالث** وهو يتعلق **بقواعد الاصطفاف على الساحة الدولية**. لقد تحكم **فكر عصر التنوير الأوروبي** بقواعد الاصطفاف السياسي إن على المستوى الداخلي أو على المستوى العالمي خلال القرن الماضي. ففكر التنوير الأوروبي هو الذي أنتج الأفكار الأساسية التي تم على أساسها التموضع الفكري والسياسي والفردي أو الجماعي، فهو الذي أنتج **الفكر القومي** وهو الذي أنتج **الفكر الاشتراكي** وهو الذي ألهم أسس القانون الدولي العام ومفهوم المنظمات الدولية.

بعدما حاولنا لعقود طويلة إشاحة النظر عن الأصول العرقية والدينية والمذهبية والثقافية، باعتبارها عناصر هامشية... عادت هذه الأصول لتعبئة الناس لصالح معيار غالب هو معيار الانتماء.

لقد عشنا نحواً من قرن عصفت به الأيديولوجيا كمحرّك أساسي للاصطفاف السياسي، المحلي والدولي. والأيديولوجيا مبنية على فكرة أساسية مفادها أن الخلاف مع الآخر ينبثق من الاختلاف معه في النظرة إلى الأمور العامة. فقد يكون اثنان من لغة واحدة وثقافة واحدة ودين واحد وعرق واحد، ولكنهما مختلفان في الرأي. وما هو ضمني في الأيديولوجيا هو أن المنشأ غير مهم، وأن العقل هو المرجّح. فقد يتفق أسود مع أبيض على أيديولوجيا واحدة. وقد يلتقي مسلم ومسيحي على الرأي عينه. الجوهر في الاقتناع، والاقتناع مبني على تحكيم العقل وعلى وعي المصلحة. هكذا صارت الأيديولوجيات هي التعبير السائد، المسيّس، الفعال، المعبىء لأفكار عصر التنوير. فقامت أحزاب على تنويعاتها، وقامت النقابات لتعبر مؤسسياً عن اختلاف المصالح في المجتمع الواحد، ثم أصبحت الأيديولوجيات عالمية في طموحاتها بل في مؤسساتها.

لكن تطوراً جوهرياً حصل في العقدين المنصرمين، وضع الأيديولوجيات جانباً إلى حد كبير لصالح التمايزات القائمة على المنشأ، على الأصل، على الانتماء كما يظهر عند الولادة. وبعدما حاولنا لعقود طويلة، إشاحة النظر عن الأصول العرقية والدينية والمذهبية والثقافية، باعتبارها عناصر هامشية (بل بائدة) للاصطفاف محلياً وعالمياً، عادت هذه الأصول لتضرب من جديد ولتثبت قدرة مدهشة على تعبئة الناس وعلى تهميش الرأي والمصلحة والعقل، لصالح معيار غالب إن لم يكن أوحد، هو معيار الانتماء. هكذا عاد العامل الثقافي (ومنه شكل متفرع هو العامل الديني) ليلعب دوراً أساسياً في عملية الاصطفاف السياسي بعد أن كان مهمّشاً في مرحلة هيمنة الأيديولوجيات. ونحن نرى صور انتصاره المتكررة، إن في نمو الأصوليات الدينية أو في تعدد النزاعات العرقية المدمرة (كما في البلقان وأفريقيا وأواسط آسيا) أو في استصدار نظريات تقول، في خطى صموئيل هانتنغتون، اننا انتقلنا من صراع القبائل إلى صراع الدول ومن تنافس الدول إلى تنافس الكتل ومن تنازع الكتل إلى صدام الحضارات.

وشيوع هذه التمايزات، كما انتشار هذه النظريات، مدهش حقاً على الرغم من أنها خطرة سياسياً (ولا سيما على المجتمعات المدنية المركبة وهي تشكل الأكثرية الكبرى من المجتمعات السياسية في العالم) وخاطئة علمياً (لأنها تنطلق من فرضية مفادها أن الهوية معطى ثابت، جامد، ومنذ الولادة، بينما نعلم أن الهوية، أكانت فردية أو جماعية، هي نتاج لعملية تركيب وتفكيك مستمرة في الزمن).

ورافق انتصار العامل الثقافي، المبني على التمايز بالأصل لا بالرأي، دخول الثقافة الغالب إلى الحركة الاقتصادية بعد أن كانت هامشية فيها. ويقيني أن القيمة المضافة التي كان الاقتصاد يجنيها من الزراعة، ثم من الصناعة بدءاً من القرن الثامن عشر، ومؤخراً من قطاع الخدمات، باتت تأتيه أولاً من الخبرات، أي من الثقافة. لذلك لا يفاجأ مراقب مدقق للاقتصاد العالمي إذا رأى أن المنتجات الثقافية الصادرة إما عن قطاع الألكترونيات المتقدمة، أو عن صناعة الترفيه والمتعة، باتت القطاع الأسرع نموّاً في مختلف البلدان المتقدمة. بل هو لن يفاجأ إذا لاحظ أن الصادرات الثقافية، من إعلان وإعلام وترفيه وبرامج حاسوب، تشكل بمجموعها البند الأول في الصادرات البريطانية لهذه السنة، وللمرة الأولى في التاريخ والبند الثاني في صادرات دول متقدمة أخرى.

لذلك نحن اليوم على مفترق طرق نجد فيه الثقافة (من حيث الأصول) العامل الأول في الاصطفاف السياسي، ونجد فيه الثقافة أيضاً (من حيث هي صناعة منتجة لقيمة مضافة هائلة) في طليعة القطاعات التنافسية في الاقتصاد العالمي. ونلمس لمس اليد هنا أثراً متناقضاً للعولمة، فهي تدفع لمزيد ومزيد من الاندماج في القطاعات المالية والاقتصادية والتجارية، كما لمزيد ومزيد من الشرذمة في القطاعات السياسية والمجتمعية. هذا الأثر المتناقض نعيش يومياً سلبياته، لأننا نميل لأن نأخذ منه الشرذمة أولاً بينما نحن بالأساس مستهلكون لمنتجات ثورة الاتصالات.

لكن وجهي العولمة هذين يصيبان **الفكرة العربية** التي قام عليها هذا المعهد في الصميم. لقد عانت الفكرة العربية كثيراً منذ انطلاقها في أواخر القرن التاسع عشر. فهي عانت من نخبويتها المرتبطة بأصولها الفكرية الغربية المنبثقة من عصر التنوير، إزاء تمسك مجتمعاتنا بأفكار وقناعات أخرى، قبلية أكانت أم دينية. وهي عانت لاحقاً من المخططات الخارجية التي عملت تقطيعاً في جسد الأمة محوّلة الحدود النسبية بين الأماكن إلى حدود قانونية وإلى حواجز شبه مطلقة، فما تمكنت الفكرة العربية، على غرار التركية أو الإيرانية، من أن تتجسد في دولة واحدة. وإزاء هذه المعضلة قامت غير دولة عربية حديثة بالتنطح لدور المجسّد شبه المرسل من الله للفكرة العربية، فعانت الفكرة العربية من استسهال الأنظمة لاستغلالها لألف مأرب وغاية بعد أن كانت قد عانت من تجاهل الناس لها، فتم تداولها سلعة سهلة في السوق السياسية والحزبية، وتم استعمالها غطاء للأنظمة التسلطية حتى بات الحريصون عليها يتمنون لها أن تخرج من التداول السياسي وترتاح من استغلال الحكام لها بعد أن كانت أمنيتهم الأغلى دخولها في أذهان الحكام وفي قلوب الناس. والناس، إزاء توالي المصائب التي ضربتها، انصرفوا بدورهم عنها فعانت الفكرة العربية من عودة الاهتمام بالانتماء الديني وبمفردات الإيمان والتعبد.

لكن الفكرة تصاب تباعاً بأشكال متنوعة من المعاناة: من نخبويتها، ثم من منع القوى الدولية لها بأن تتجسّد، ثم من استغلال عدد من الأنظمة التسلطية لمفرداتها إن لم يكن لقيمها، ثم من انصراف الناس عنها لصالح أفكار أخرى يتماهون معها بقدر أكبر من الحماسة، إن فكرة تصاب بكل هذه الأصناف من الظروف المعادية وتبقى حية وتبقى قادرة على أن تجمعنا هنا الآن، لهي فكرة جديرة بأن نتوقف عندها وننظر في مستقبلها.

دعوني أطرح عليكم في هذا السياق بعض الأسئلة:

الأول: هل نتخلّى اليوم تماماً عن الفكرة القومية بينما نرى أنها في أوج انتصارها في الدولة الأعظم؟ ألا تمثل الإدارة الأمريكية الحالية في مقاربتها لموقع أمريكا في العالم وفي تعاملها مع حلفائها كما مع خصومها صورة ولا أوضح عن هيمنة الفكر القومي والمصلحة القومية في حكم الدولة الأعظم؟ وهل من المبالغة اعتبار انتصار جورج بوش على آل غور في انتخابات سنة ٢٠٠٠ الرئاسية فوزاً للتيار القومي على التيارات الفكرية المنبثقة من حركية العولمة؟

هل نتخلى عن الفكرة القومية بينما نرى أنها في أوج انتصارها في الدولة الأعظم وإن كانت العولمة تقضي بمساحة أوسع من التبادل الاقتصادي فهل نكتفي بأسواقنا العربية الضحلة؟ بل ان الحاجة باتت ماسة أكثر إلى مستوى عالٍ من اندماج اقتصاداتنا.

سؤال ثان: هل انطفأت جذور الفكرة القومية فعلاً في القارة الأوروبية التي كانت منبعها الأول؟ لا ريب في أن عملية بناء الاتحاد الأوروبي وتوسعه مؤخراً ليضم عشر دول جديدة، ناهيك عن ترقيه المتسارع لكي يعزز بناءه من خلال عملة موحدة ومشروع سياسة خارجية وسياسة دفاعية موحدتين، كلها عناصر تؤكد تمكن النخب الأوروبية، ولو برضى مشوب بقدر لا بأس به من التحفظ داخل الفئات الشعبية الأوروبية، من تجاوز الفكرة القومية إلى ما هو أعلى منها وأكثر ملاءمة لتطورات العالم. لكن هذا التجاوز يتم من الدولة ـ الأمة كمثل ألمانيا أو فرنسا أو ايطاليا إلى ما هو أعلى منها وأوسع وأشمل، بينما لم تتمكن الفكرة العربية أساساً من أن تتجسد في دولة ـ أمة كي تنظر في إمكانية تجاوزها إلى ما هو أعلى وأوسع وأرقى. بل أوليس من واجبنا أن نتوقف لحظة أمام البناء الأوروبي المتدرج بناءً، المدهش حقاً في تجاوزه لتحفظات الكثيرين ولأثقال الماضي وفي اعتماده حصراً على رؤى نخب تنظر نحو البعيد ولا تكتفي بالعناصر البارزة للواقع، أوليس من واجبنا أن نتوقف لحظة أمام بناء أوروبي يضم لغات عديدة لدرجة أن عدد المترجمين في مؤسسات الاتحاد يزيدون على اثنين من أصل كل خمسة موظفين فيها؟ أوليس من واجبنا أن نتوقف أمام صلابة الثنائي الألماني ـ الفرنسي في عملية البناء هذه بعد أن كان ذاك الثنائي قد تمزق في حروب ثلاث طاحنة في الأعوام ١٨٧٠ و١٩١٤ و١٩٣٩، حتى نفهم بأن تجنب العودة للعداء لا يتم بمجرد الجوار الحسن وإنما بفعل الإرادة البانية لمؤسسات تتجاوز أسباب العداء؟

سؤال ثالث يراودنا: إن كانت العولمة تقضي بمساحة أوسع من التبادل الاقتصادي المميز، فهل يمكننا أن نكتفي بأسواقنا العربية الضحلة؟ أم أن الحاجة باتت ماسة أكثر من أي وقت مضى، إلى مستوىً عالٍ من اندماج اقتصاداتنا، كي نتمكن فعلاً من الاستفادة من حركية العولمة إنتاجاً واستهلاكاً؟

وهل نتخلّى عن الفكرة العربية لصالح الانتماء الديني، نحن الذين عجزنا أساساً عن تحرير الفكرة القومية من المفردات الدينية، لا بل من المنظومة الذهنية القائمة على الإيمان؟ فتعبير الأمة نفسه أخذناه عن الدين، كما الإيمان والردة والتحريم ومفهوم الخوارج وغيرها من المفردات اقتبسناها من التراث الديني دون التساؤل الحقيقي عن مدى ملاءمتها مع الفكرة العربية التي لا يمكن لها، برأيي، أن تعيش وتنمو إذا كان ارتباطها بالنسق الذهني الديني على هذا النحو.

التحدي الأكبر يكمن في ذلك التناقض الصارخ الذي انزلقنا إليه بين الفكرة العربية والفكرة الديمقراطية وإن كان لدينا مشروع لإحياء الفكرة العربية علينا أن نصالحها مع الديمقراطية ومع الليبرالية.

لكن حميمية هذه العلاقة بين الفكرة العربية والمنظومة الذهنية الدينية لم تشكل عائقاً على الإطلاق أمام جمال عبد الناصر وأمام زعماء عرب آخرين، فتمكنوا من تغليب رابطة المصلحة العقلانية على رابطة الدين التقليدية. هل أخطأ عبد الناصر فعلاً حين دافع عن المطران مكاريوس المسيحي ضد تركيا الإسلامية؟ وهل أخطأ عندما اقترب من نهرو الهندوسي على حساب باكستان الإسلامية؟ وهل كان عبد الناصر ليندفع باسم الرابطة الدينية في حرب المجاهدين الأفغان ضد الاتحاد السوفياتي بعد سنة ١٩٨٠؟ هذه خيارات طليعية تمثل خروجاً واضحاً صريحاً من منطق الرابطة الدينية إلى منطق حسابات المصلحة القومية. هل كان كل ذلك شططاً أم أنها أمثلة على أنه من غير العقلاني السير، كما هي الحال في غير موقع، في عملية توفيق كاذبة، هشة، بين الفكرة العربية والرابطة الدينية. فالأولى تقوم على تقديم المصلحة والثانية على تعظيم مفهوم الأصول.

لقد عانت الفكرة العربية كثيراً في الماضي، وهي ستعاني بالإضافة لكل ما سبق من تحديات جديدة ترتبط بالتحولات الجارية. **لكن التحدي الأكبر يكمن في يقيني في ذلك التناقض الصارخ الذي انزلقنا إليه، غير مدركين لخطورته، بين الفكرة العربية والفكرة الديمقراطية** حتى بات السؤال مشروعاً: هل يمكن للعراق أن يبقى عربياً إذا ما شنت الدولة الأعظم حربها هذه وقضت على نظامه الحالي؟ وهل يمكن للسودان أن يبقى عربياً إذا تمكنت الحكومة والمعارضة من التوصل معاً إلى اتفاق رضائي يعيد بناء الدولة فعلاً على أساس فدرالي؟ وهل يمكن للجزائر فعلاً أن تبقى عربية إذا تم الاعتراف الحقيقي بلغة القبائل؟ بل هل يمكن لدويلات الخليج أن تبقى عربية إن فرضت الأكثريات الوافدة عليها نفسها كعنصر سكاني دائم ثابت حائز على الجنسية؟

هذه أسئلة مقلقة بالذات لأنها تذكرنا بأن عجز الفكرة العربية عن أن تكون في

جوهرها ديمقراطية، قابلة بالتعدد الديني واللغوي، وقادرة على احتوائه جعلها في تصادم مباشر، عبر تاريخها، مع الأسس البسيطة للفكرة الديمقراطية وبالتالي جعلها عرضة للانتقاد العنيف، بل للنبذ المطلق، من جانب القوى الأكثر تمسكاً بالديمقراطية داخل مجتمعاتنا. بل بتنا نفجع كل يوم في بلدنا لبنان بمن يقول لنا بأن لبنان كلما تعرّب خطوة قلّت الحريات فيه خطوتين، وهي معادلة موجعة لأنها ليست بالضرورة بعيدة عن الحقيقة. لذا **فإن كان لدينا مشروع لإحياء الفكرة العربية علينا أولاً أن نصالحها مع الديمقراطية**، فالفكرتان كانتا على خصام عميق في نصف القرن المنصرم وما زالتا إلى حد بعيد.

ويقيني أنه **علينا أن نصالح الفكرة العربية مع الليبرالية**. لقد ضاق صدرنا فعلاً، فهل يعقل أن يمنعنا الفكر التحريمي الطاغي من أن نشاهد القبلة الحارة التي تبادلها عبد الحليم حافظ ولبنى عبد العزيز في «الوسادة الخالية»؟ هل صار ممنوعاً أن نرى في عام ٢٠٠٢ ما أنتج في مصر نفسها سنة ١٩٥٧؟ وهل صار ممنوعاً علينا أن نقرأ في كتب جبران خليل جبران؟ أين أبناء الفكرة العربية من هذا الانحسار الواسع في الذهنية الليبرالية؟ هل تميز القوميون بكلام مختلف يدافع على الأقل عن الليبرالية الاجتماعية والأخلاقية التي ميزت موقف الأنظمة التي كانت قد تبنت القومية العربية والتي سمحت لا بإنتاج فيلم «الوسادة الخالية» فحسب، بل قامت بتمويله، أم أن المثقفين القوميين ضربتهم انتهازية التقارب غير المشروط مع أصناف الفكر التحريمي، فتخلوا دون وجل عن أفكارهم الليبرالية وبات الحجاب يعجبهم على وجوه نسائهم، وبات فيلم من الخمسينيات يزعجهم، وبات السكوت على التلقائية في التحريم الاجتماعي يريحهم؟

لذا، إن كنا فعلاً متمسكين بالفكرة التي قام عليها هذا المعهد، علينا أن نقرّر بوضوح أن مصيرها مشروط **أولاً** بتعلقنا الصادق بالحداثة، لا بمنتجاتها التقنية فحسب، بل أيضاً وأساساً بمنظومة القيم الفكرية، وحتى الأخلاقية، التي سمحت بانطلاقها. ومصيرها مشروط **ثانياً** بإصرارنا على تزويجها، بعد تنافر طويل ودام، مع الفكرة الديمقراطية، التي بدت للكثيرين وما زالت تبدو اليوم وكأنها خصمها اللدود، بدلاً من أن تكون رديفها وحليفها. ومصيرها مشروط **ثالثاً**، بعزمنا على مصالحتها مع عناصر الليبرالية الاجتماعية والثقافية التي كانت في تصاعد مستمر خلال العقود السبعة الأولى من القرن العشرين قبل أن يوقف نمو الفكر التحريمي انطلاقتها. وفي هذا السياق بالذات، بل في جوهره تماماً، دعوني أبُحْ لكم بأنني نظرت في تشكيل الوفود العربية المشاركة في قمة بيروت العربية الأخيرة، ولم أرَ وجهاً نسائياً واحداً، فتساءلت كيف تكون جامعة العرب جامعة لهم، ونصف العرب خارجها؟ □